

أضواء البيان

@ 91 @ تلبس به قبل الإحرام ، من موضع من بدنه إلى موضع آخر بعد الإحرام ، فهو ابتداء تطيب في ذلك الموضع ، الذي نقله إليه ، وكذلك إن تعمد مسه بيده أو نحاه من موضعه ، ثم رده إليه ، لأن كل تلك الصور فيها ابتداء تلبس جديد بعد الإحرام بالطيب ، وهو لا يجوز . أما إن كان قد عرق فسال الطيب من موضعه إلى موضع آخر فلا شيء عليه في ذلك ، لأنه ليس من فعله . .

ولحديث عائشة : عند أبي داود الذي ذكرناه قريباً . وقال بعض علماء المالكية : ولا فرق في ذلك ، بين أن يكون الطيب في بدنه ، أو ثوبه ، إلا أنه إذا نزع ثوبه لا يعود إلى لبسه ، فإن عاد فهل عليه في العود فدية ، يحتمل أن نقول : لا فدية ، لأن ما فيه قد ثبت له حكم العفو كما لو لم ينزعه . وقال أصحاب الشافعي : تجب عليه الفدية ، لأنه لبس جديد وقع بثوب مطيب . انتهى من الخطاب والعلم عند الله تعالى . .

الفرع السابع عشر : في أحكام أشياء متفرقة : كالنظر في المرأة للمحرم ، وغسل الرأس ، والبدن وما يلزم من قتل بغسله رأسه قملاً ، والحجامة ، وحك الجسد ، والرأس وتقريد البعير ، وتضميد العين بالصبر ونحوه ، والسواك . أما النظر في المرأة : فالظاهر أنه لا بأس به للمحرم ، ولم يرد شيء يدل على النهي عنه فيما أعلم . .

وقال البخاري رحمه الله في صحيحه : باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ويترجل ، ويدهن . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يشم المحرم الريحان ، وينظر في المرأة ، ويتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، وقال عطاء : يتختم ويلبس الهميان ، وطاف ابن عمر رضي الله عنهما ، وهو محرم ، وقد حزم على بطنه بثوب ، ولم تر عائشة رضي الله عنها بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها انتهى منه . .

ومحل الشاهد عنه قول ابن عباس : وينظر في المرأة وهذه المسائل التي ذكرها البخاري ، قد قدمنا كلها وأوضحنا مذاهب العلماء فيها ، إلا النظر في المرأة الذي هو غرضنا منها الآن . وكون عائشة لم تر بأساً بالتبان ، للذين يرحلون هودجها ، والتبان كمرمان ، سراويل صغير يستر العورة المغلطة ، وإباحة عائشة للتبان للذين يرحلون هودجها قريب من قول المالكية : بجواز الاستئثار للركوب والنزول وما ذكره البخاري عن ابن عمر من : (أنه طاف وهو محرم ، وقد حزم على بطنه بثوب) خصص المالكية ، جواز شد الحزام